قطاع المعادن في اليمن .. بوابة جديدة للاستثمار

توجه حكومي لاستثمار قطاع المعادن بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية

مليار دولار يتوقع أن يرفدها قطاع المعادن سنويا لخزينة الدولة

الحكومة ماضية في تنفيذ حزمة من الإصلاحات الهادفة إلى تنشيط القطاع

صنعاء / سبأ:

تتجه الحكومة خلال العام الحالي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية « ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي » تنفيذ حزمة من الإصلاحات التشريعية والقانونية في قطاع التعدين في خطوة تهدف لجذب الاستثمارات الخليجية والعربية والأجنبية إلى قطاع المعادن الغني في اليمن، في حين تتوقع المؤسسة الدولية ان يرفد قطاع التعدين في اليمن الخزينة العامة للدولة بنحو مليار دولار سنوياً .

وأوضح رئيس الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية الدكتور إسماعيل الجند لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع الحكومة اليمنية انتهت أخيراً من إعداد مشروع قانون جديد ونظام ضريبي للتعدين لتحسين وتبسيط إجراءات إقامة المشاريع الاستثمارية الخاصة في مجال الثروة المعدنية وإنشاء مركز معلومات للثروة المعدنية يتضمن كافة المعلومات التعدينية والخرائط الجيولوجية لتقليل المخاطر وجذب الاستثمارات المساهمة في إعادة هيكلة هذا القطاع الحيوي .

وأضاف «إن مسودة هذا القانون التي تسلمتها الهيئة المساحة الجيولوجية جاء وفقاً لأقلمته على البيئة اليمنية من حيث أسلوب وصياغة اللوائح التنفيذية الموجودة فيه في خطوة تهدف إلى إيجاد إطار قانوني ونظام مالي وإداري لقطاع التعدين يرتكز على أفضل مثال دولي مخطط ومدروس.

وأشار الجند إلى أنه سيتم قريباً إحالة مشروع قانون تحسين بيئة الاستثمار في قطاع التعدين في اليمن إلى مجلس الوزراء لمناقشته وإقراره من ثم إحالته إلى مجلس النواب لمناقشته والمصادقة عليه بصورة رسمية ونهائية بحسب الإجراءات الدستورية والقانونية المتبعة بذلك .

ولفت إلى أن مؤسسة التمويل الدولية ركزت أثناء إعدادها مشروع القانون الجديد الذي يعكس رغبة الحكومة اليمنية في تحرير الصناعة ومنح المزيد من الشفافية للحقوق المعدنية على تحسين ضمانات الملكية للمستثمرين في قطاع المعادن من حيث النظام المالي الذي يتضمن استيفاء حقوق الدولة والمستثمر في آن واحد، بالإضافة إلى الإجراءات المالية والنظام المالي المبسط من حيث الوقت والكلفة بالنسبة للمشروع.

كما عملت المؤسسة الدولية على إعادة تصميم ووضع سياسة تعدين قومية وكذا مراجعة وظائف هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بالتعاون مع وزارة النفط والمعادن بهدف استقطاب استثمارات القطاع الخاص الخليجي والأجنبي في مجال المعادن مرتفعة القيمة.

وقال الدكتور الجند«إن الهدف الرئيس من إنجاز هذا القانون التطويري لقطاع المعادن تعزيز و تقوية إطار خطة التعدين الحالية وتطويرها وتوفير مناخ استثماري جذاب ومناسب يستند على إطار شامل لخطة تعدينية ترتكز على أفضل نظام دولي في هذا المجال وتبسيط إجراءات بدء تنفيذ المشاريع وتذليل الصعوبات أمام المستثمرين في القطاع الخاص».

وأضاف»كما يهدف إلى خفض تكلفة تسجيل المشاريع الجديدة والوقت الذي تستغرقه هذه الإجراءات لتشجيع الاستثمارات الخليجية و المحلية والأجنبية للاستثمار في قطاع التعدين والذي يعول عليه كثيراً ليكون بديلاً عن النفط من حيث توفير عملة صعبة للبلاد تساعد على تنمية البنية التحتية والدفع بعملية التنمية الاقتصادية في اليمن للأمام».

ونوه الجند بأن اليمن لديها قدرات هائلة في قطاع التعدين وإن تحسين إطار سياسات هذا القطاع الهام والاستفادة المثلى من ثروات البلاد المعدنية الغنية سواءً الفلزية أم اللافلزية والصخور الإنشائية وكذا أحجار الزينة من شأنه المساهمة في جذب استثمارات جديدة ما سيدعم الاقتصاد الوطني .

وأضاف الدكتور الجند « : أنه إذا تحسنت البيئة الاستثمارية لقطاع التعدين والترويج للقانون الجديد في هذا القطاع الهام وماذا يحمل في طياته فإن المستثمر سيجد في القانون المعدل مميزات كثيرة ويحوي على أفضل الممارسات الدولية فهذا بحد ذاته سينعكس على الإقبال وقطاع التعدين يمكن أن يشغل عمالة كبيرة أكثر من عمالة النفط وينشط كذلك الصناعة التعدينية الحرفية «.

وأكد ان انجاز مسودة مشروع قانون التعدين يأتي ضمن سلسلة من الإجراءات والخطوات الجادة التي تسعى الحكومة لتنفيذها خلال العام الحالي 2009 والعام القادم 2010 بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية للاستفادة من قدرات وإمكانيات الثروة المعدنية الهائلة في اليمن منها تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تنمية الصناعات التعدينية .

وقال» أن هذا المشروع يهدف إلى استثمار الموارد المعدنية المكتشفة في اليمن بما يؤدي إلى التسريع بمسيرة التنمية وتأمين فرص عمل تمكن من التخفيف من البطالة والفقر وتنويع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية والعمل على تخفيف الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي.

كما يهدف المشروع -حسب الجند- إلى الإسهام في تنشيط قطاعات اقتصادية أخرى في نطاق الإقليم الجغرافي الواحد من خلال الاستفادة من البني التحتية التي يتطلب توفيرها في إطار المشروع.

ولفت إلى أن المشروع الجديد يتضمن أيضا إنشاء منطقة صناعية في (النشيمة - بلحاف)محافظة شبوة على ساحل البحر العربي بهدف نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين بهذه الصناعة وتوفير أحدث الأساليب الإنتاجية والتسويقية لتحقيق الاستغلال الأمثل وارتفاع القيمة المضافة.

وأشار الدكتور الجند إلى ان تنفيذ هذا المشروع التطويري يأتي بالتزامن مع تدشين العمل في أول مشروع من نوعه في اليمن لاستغلال وتطوير الزنك والرصاص والفضة في جبل صلب في منطقة نهم محافظة صنعاء الذي وضع حجر الأساس له مؤخراً بتكلفة إجمالية تصل إلى 200 مليون دولار.

وكشف رئيس الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية الدكتور إسماعيل الجند عن ان مكونات المشروع الذي تستغرق عملية إنشائه عاماً ونصف تستخدم فيها أحدث التقنيات لاستخراج الزنك بطاقة إنتاجية تصل إلى 80 ألف طن سنويا ,فيما سيوفر المشروع فرص عمل ثابتة لأكثر من 400 موظف وعامل من العمالة المحلية اليمنية ,و1500 فرصة عمل غير مباشرة ، ناهيك عن مكونات المشروع الأخرى المتمثلة بإنشاء 400 وحدة سكنية للعاملين فيه.. وتوقع الجند تصدير أول شحنة من الزنك اليمني في النصف الثاني من العام القادم 2010 ، بعد الانتهاء من أعمال التجهيزآت النهائية لمصنع المعالجة في موقع المشروع ومن ثم افتتاحه ليكون أول منجم للزنك والرصاص والفضة في اليمن بعد أن أكدت دراسة الجدوى الاقتصادية وجود كميات تجارية كبيرة من المعادن الفلزية.

وقال الجند « : أنه لا يجب أن ننظر إلى العائد المادي للدولة من قبل شركات التعدين الأجنبية في اليمن بحجم المنظور الآخر والمتعلق أصلا بواجب الدولة بتوفير فرص عمل محلية ، حيث أن عائدات اليمن من مشروع استغلال الزنك والرصاص تشتمل على عوائد مالية من ضرائب وإتاوات، وتوفير فرص عمل لحوالي 400 عاملاً حيث ستشكل العمالة الوطنية حوالي 95 بالمائة بعد أربع سنوات من بدء مرحلة الإنتاج الخام، إضافة إلى تطوير البني التحتية في منطقة المشروع الواقعة في منطقة الجبلي بمحافظة صنعاء، وتوفير الخدمات الاجتماعية من مياه وكهرباء وطرقات ووحدات تعليمية وصحية للمناطق النائية والمجاورة للمشروع «.

وأكد الجند ان تدشين الأعمال الإنشائية لهذا المشروع الاقتصادي الضخم يؤكد إن الحكومة اليمنية ماضية في خططها وبرامجها الجادة لاستغلال الخامات المعدنية التي تزخر بها اليمن وتحقيق الانتفاع منها محليا فضلا عن التصدير للأسواق الخارجية ، خاصة مع الترتيبات الجارية حالياً بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي لتنفيذ عدد من الإصلاحات والسياسات التشريعية والقانونية لإدارة قطاع المعادن وتطوير القدرات التنفيذية والمهارات الفنية العاملة في مجال التعدين المذكورة آنفاً .

إلى جانب متصل أعلن البنك الدولي عن قيامه بالتعاون مع الحكومة اليمنية بإعداد خطة شاملة تستهدف تأهيل وتطوير المؤسسات والقطاعات العاملة في مجال المعادن باعتباره واحداً من اهم القطاع القابلة للنمو لدعم عملية التنمية في اليمن ورفد الاقتصاد الوطني .

وتوقعت مؤسسة التمويل الدولية ان يرفد قطاع المعادن في اليمن حال استغلال إمكانيات هذا القطاع الحيوي وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات التعدينية الخزينة العامة للدولة مليار دولار سنوياً .

وقالت المؤسسة الدولية في تقرير أعدته أخيراً لهذا الغرض ان قطاع التعدين في اليمن يمتلك إمكانيات هائلة يمكن ان تساهم بحوالي 3 - 7 بالمائة في حصيلة الاقتصاد القومي للبلاد .

وأشارت في بيانها حول مشروع تحسين بيئة التعدين في اليمن الذي نفذته بالتعاون مع الحكومة اليمنية إلى أهمية صناعة التعدين الدولية لجعل اليمن وجهتهم المقصودة لاستغلال هذه الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها اليمن .. مؤكدة أن كثيراً من المشاريع التي ستقوم بتبسيطها المؤسسة الدولية سيسهم فيها عدد من المستثمرين الخليجيين واليمنيين.

يذكر ان الجمهورية اليمنية تمتلك فرص استثمارية واعدة خصوصاً في قطاع التعدين ، الغني لامتلاكه العديد من المعادن الفلزية كالذهب والفضة والحديد والزنك والرصاص والنحاس والنيكل، بالإضافة إلى المعادن الصناعية مثل الحجر الجيري والجبس وأحجار البناء والجرانيت والرخام وغيرها من المعادن الصناعية الواعدة .

وتولي الحكومة اهتماماً كبيراً بتقديم كافة التسهيلات اللازمة والتشريعات الشفافة والمرنة ويتمتع هذا القطاع الواعد بموقع جغرافي على الطريق التجاري الرئيسي حول العالم وشريط ساحلي يمتد إلى حوالي 2500 كيلو متر على طول سواحل البحر الأحمر والبحر العربي ما يجعل حركة الاستيراد والتصدير مفتوحة تماماً، ويؤهل العمليات الاستثمارية لدخول الأسواق العالمية عبر الموانئ البحرية والجوية ، كما تعتبر اليمن غنية بالثروات المعدنية، بتواجد العديد من المعادن الفلزية والصناعية، وتنتشر معادن الزنك والرصاص كأهم المعادن الصناعية بشكل واسع في المناطق اليمنية كما تؤكد البحوثات الاستكشافية، ويرتبط معظمها أساساً بالمنخفض التركيبي الكبير بمنخفض حوض رملة وذلك على هيئة شقوق وجيوب في الصخور الكربونية بالإضافة إلى الكبريتيدات الكتلية ذات الأصل البركاني.

وتستهدف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006 / 2010 استكمال المسوح الجيولوجية لليمن وإنجاز الخرائط التفصيلية للمعادن وتقييم المواقع والمكامن المعدنية والمخزون والتحقق من الجدوى الاقتصادية لهذه الثروات المحتملة والاستمرار في أعمال التنقيب وحفر مناطق التمعدنات وتحديد نماذج التعدين وبناء قاعدة بيانات وفق نظام المعلومات الجغرافية.

كما تسعى إلى تحسين طرق استغلال الخامات والأحجار وخاصة للأغراض الصناعية ووضع قواعد وضوابط لاستغلالها مع الحفاظ على البيئة ودراسة واستغلال المواد الصناعية والإنشائية وتشجيع إقامة الصناعات المعتمدة على الخامات المعدنية والإنشائية المحلية والعمل على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال الترويج للفرص الاستثمارية في القطاع وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة والبنية التحتية الداعمة وتصدير الخامات المعدنية والإنشائية التي يمكن استغلالها بكميات تجارية والعمل على زيادة القيمة المضافة لها من خلال إجراء عمليات تصنيعية عليها.

اللوز بديل عن القات

اللوز اليمني يتمتع بمواصفات عالمية وفوائد صحية

ارتفاع إنتاجية اليمن من اللوز إلى (10) آلاف طن في العام

صنعاء / سبأ:

ارتفع إنتاج اليمن من محصول اللوز العام الماضي إلى 10 آلاف طن في مؤشر اعتبره خبراء زراعيون خطوة ايجابية نحو تشجيع زراعته وإحلاله بديلاً عن القات خلال السنوات القادمة .

كما شهدت زراعة اللوز في اليمن خلال السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً فيما يتعلق بمساحته الزراعية والتي وصلت إلى ما يزيد عن 4 آلاف و888 هكتار خلال العام 2008م .

وتنتشر زراعة اللوز في المرتفعات الجبلية كمحافظة صنعاء التي تشتهر منذ مئات السنين بزراعة أصناف عديدة من أشجار اللوز التي تمتاز بمواصفات غذائية واقتصادية عالية لاحتوائها على فيتامينات غذائية وفيرة، حيث يحتوي علي البروتين والدهون والكربوهيدرات والأملاح المعدنية.

وتزدهر زراعته في المناطق المناسبة لزراعة العنب وذات الأمطار القليلة التي تتراوح ما بين -150 400 ملم، وتتركز زراعة اللوز في اليمن خلال الفترة من يناير إلى فبراير في كل عام.

وتوجد عدة أصناف محلية من اللوز يطلق عليها المزارعون أسماء مختلفة كالصنف الشمطي -الرازقي - الشلالتي - الشحطي وهناك صنف نادر يستخدم في علاج مرضى السكر ويسمى باللوز القبي.

وتعتبر شجرة اللوز من أكثر الأشجار تحملاً للجفاف ولذا فهي تعتمد على مياه الأمطار في الصيف، وتصنف ضمن الأشجار المعمرة والتي يصل عمرها إلى ما فوق الخمسين عام، ويبدأ إنتاجها اقتصاديا بعد السنة العاشرة من عملية الغرس.

وتصنف ثمار اللوز ضمن المكسرات التي تقدم في المناسبات الاجتماعية والدينية والأعياد في اليمن، وتسهم زراعته في تحسين دخل المزارعين وأوضاعهم المعيشية، كما تمتاز ثمرة اللوز بمقاومتها للعطب والتعفن إذ يمكن تخزينها لعشرات السنين إذا لم تنزع قشرتها الخارجية .

وحول الأهمية الاقتصادية لمحصول اللوز يتفق الجميع على القيمة الاقتصادية والتسويق العالي لهذا المحصول الاقتصادي والغذائي الهام، وما يحققه من مردودات اقتصادية مرتفعة، فضلا عن مزاياه المتمثلة في سهولة نقله وتخزينه وتصديره .

وينفرد اللوز اليمني (البلدي) بمذاق وجودة عالية وبمواصفات عالية جعلته يحظى بإقبال كبير من قبل المستهلكين ورواجاً واسعاً في الأسواق المحلية والخارجية.

واشتهر هذا المحصول بفوائده الصحية خصوصا إذا أكلت ثماره بعد الجني مباشرة، حيث يوصف علاجاً لقرحة المعدة والتهابات اللثة، كما يستخدم في إزالة الأملاح الزائدة ويعطي الجسم طاقة ويقوي النظر والذاكرة.

وبحسب دراسات علمية حديثة فإن استخدام اللوز يسيطر على مستوى السكر في الدم ويقي من التوتر الناتج عن عملية التأكسد ويساعد استخدامه بشكل مستمر على الحفاظ على صحة القلب .

ونتيجة لتلك الشهرة فإن خبراء الزراعة يشيرون إلى أهمية إيجاد آلية وإستراتيجية خاصة تتبناها الحكومة بهدف التوسع في زراعة وإنتاجية اللوز خلال السنوات القادمة.. معتبرين العائد الاقتصادي لمحصول اللوز وارتفاع سعر الكيلوجرام الواحد منه والذي وصل مؤخراً إلى 14 ألف ريال، أحد العوامل المساهمة في تشجيع هذه الزراعة وإمكانية إحلالها بديلاً عن زراعة القات الذي يهدد باستنزاف المياه الجوفية .

رئيس الهيئة العامة للتنمية الزراعية والريفية لمحافظات صنعاء - صعدة - حجة- عمران المهندس محمد عبدالعزيز عبدالغني يشير إلى أن اهتمام المزارعين بهذه الشجرة ومردودها الاقتصادي الكبير أدى إلى اتساع زراعة وإنتاجية اللوز وتضاعفها خلال السنوات الأخيرة، موضحاً أن المحافظات الشمالية المستهدفة في أنشطة الهيئة ومشاريعها هي المحافظات الرئيسية لزراعة اللوز متعدد الأصناف، حيث بلغ إجمالي المساحة المزروعة فيها خلال العام الماضي أكثر من 4 آلاف و872 هكتارا.

ونوه المهندس محمد عبدالعزيز عبدالغني بأن الهيئة تولي هذا النشاط اهتماما واسعا وإسهامها في اتساع المساحة المزروعة بهذا المحصول وزيادة وإنتاج الوحدة الواحدة من الهكتار .. مؤكداً أنه تم خلال السنوات الماضية إنتاج وتوزيع أكثر من 30 ألف شتلة لوز على المزارعين في مناطق أنشطة ومشاريع الهيئة، منها 8 آلاف شتلة لوز متنوعة وزعت العام الماضي على كافة مشاتل مكتب الزراعة والري بمحافظة صنعاء .

وبين أن اللوز من المحاصيل الاقتصادية الهامة التي بدأت تنتشر زراعته في المحافظات الشمالية لملاءمته للظروف المناخية وتحمله للجفاف وتناسب زراعته مع درجات برودة مرتفعة.

ولفت إلى أن الهيئة دشنت خلال يناير وفبراير الماضيين موسم غرس شتلات اللوز لهذا العام في مزرعة الحتارش بمحافظة صنعاء وبمساحة تتجاوز هكتارين كحقل نموذجي وإرشادي للمزارعين، كما أن الهيئة نفذت تزامنا مع موسم الغرس أكثر من خمسة حقول إرشادية لزراعة اللوز في عدد من مديريات المحافظة .

واعتبر رئيس الهيئة أن التوسع في زراعة اللوز أحد العوامل المساهمة في تقليص زراعة القات الذي أصبح يشكل خطراً حقيقياً يهدد باستنزاف المياه الجوفية على حساب زراعة المحاصيل الغذائية اللازمة لتوفير الأمن الغذائي.

ونوه بضرورة تبني إستراتيجية وخطة تكفل عملية التوسع في رقعة زراعة اللوزيات والمحاصيل الزراعية الأخرى وبما من شأنه دعم وتنمية القطاع الزراعي في اليمن باعتباره من القطاعات الحيوية الهامة والواعدة .

علاقات متميزة ومتينة

مختار البطر

تنتهج بلادنا اليمن سياسة خارجية معتدلة ومتوازنة أخذت بالانفتاح والتواصل طريقاً وبالإيمان بالصداقة والسلام مبدأ وبالتنمية البشرية والرخاء الاقتصادي لشعبنا هدفاً في إطار من التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ودعم جهودها وتطلعاتها نحو أمن واستقرار العالم ورفاه ورقي الشعوب كافة .. وظلت الدبلوماسية اليمنية أمينة على رسالتها تبذل جل جهودها من أجل القضايا العربية والقومية والقضايا الإسلامية وقضايا التحرر والاستقلال لشعوب العالم في ظل قيادتها السياسية بزعامة فخامة الرئيس / علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية.

إن العلاقات السياسية القائمة بين اليمن وموسكو هي علاقات على الدوام ممتازة ومتميزة خالية من أي نزاع أو أدنى خلاف إنها علاقات متينة وشاملة ومتنوعة ما فتئت تنمو وتتطور في ظل الإرادة السياسية التي تحدو قائدي البلدين فخامة الأخ / علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية اليمنية وفخامة الرئيس الروسي / ديمتري ميدفيديف للارتقاء بها إلى أعلى المستويات.

كما إنها علاقات تعاون يقومها ويدعمها باستمرار وجود أواصر والصداقة والمصالح المشتركة وكذا الرغبة الأكيدة التي يعبر عنها باستمرار الجانبان اليمني والروسي في تنمية العلاقات الثنائية وتعزيزها لما فيه مصلحة البلدين وخير الشعبين الصديقين.

ومن جانب آخر تنمو العلاقات اليمنية الروسية وتتطور في ظل روح التفاهم والاحترام المتبادل والتوافق والتطابق في وجهات النظر بين البلدين إزاء القضايا الكبرى والملفات الإقليمية والدولية انطلاقا من إيمانهما بأن السلام والتعاون هما الغاية النبيلة للعلاقات بين الدول وإن الحوار البناء يبقى هو الأسلوب الأمثل لحل النزاعات والخلافات بين الدول.

كما يؤمن البلدان بأهمية التعاون والتفاهم بين الدول لتحقيق المصالح المشتركة والاستفادة من المنافع المتبادلة على أسس واضحة وثابتة قوامها احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ونبذ العنف وتسوية الخلافات والمنازعات بطرق سلمية والحرص على تطوير العلاقات مع دول الجوار والدول الشقيقة والصديقة والبحث عن السبل الكفيلة بإعادة التضامن العربي.

وتتميز العلاقات اليمنية الروسية أيضاً بالاستعداد المتبادل لتطوير علاقات التعاون وتوسيعها لتشمل المجالات كافة.

ولعل أبرز دليل على متانة العلاقات القائمة بين اليمن وروسيا هو التواصل المستمر والتنسيق التام بين قائدي البلدين وتكثيف تبادل الزيارات واللقاءات بين كبار المسؤولين في البلدين على مختلف الأصعدة.

وتعتبر علاقات التعاون اليمنية الروسية نموذجية سواء من حيث تطورها من حيث نتائجها وفي التفاهم العميق بين قيادتي البلدين الصديقين.

إن نجاح زيارة فخامة الرئيس لموسكو دليل على تنامي العلاقات الثنائية والشراكة في مختلف المجالات .